



كلمة

السيد / أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

الندوة التي عُقدت على هامش مؤتمر ميونخ للأمن

2017

تحت عنوان " هل يُمكن تطبيق معاهدة وستفاليا في

الشرق الأوسط؟" ¹

ميونخ: 19 فبراير 2017

¹ترجمة عربية للكلمة التي تم إلقاؤها في المؤتمر باللغة الإنجليزية.



الحضور الكرام،

أثمن عالياً الفرصة التي أتاحتموها لي للحديث أمام هذه المائدة المستديرة التي تضم نخبة ممتازة من الأكاديميين والممارسين. ليس عندي أدنى شك في أنكم جميعاً على علم كافٍ بمعاهدة وستفاليا (التي أنهت حرب الثلاثين عاماً بين البروتستانت والكاثوليك عام 1648) ودلالاتها في التاريخ الأوروبي الحديث. وإنني على ثقة كذلك من أنكم على إطلاع كافٍ بالصراعات الحالية في الشرق الأوسط. وعليه، فلتسمحوا لي بأن أدلف إلى الموضوع مباشرة لمناقشة الصلة بين معاهدة وستفاليا من ناحية، والواقع القائم حالياً في الشرق الأوسط من ناحية أخرى.

إن معاهدة وستفاليا دلالات متعددة. ومثلها مثل أي حدث تاريخي مفصلي، يمكن تفسيرها على أكثر من نحو. ومن زاوية معينة على الأقل، يمكن النظر إليها بوصفها ميلاد مفهوم سيادة الدولة والنظام الحديث للدول كما نعرفه. إن هذه الاتفاقية وضعت أيضاً مبدأ التسامح الديني في العلاقات الدولية. ولكن فوق ذلك كله، فإن وستفاليا لها علاقة بالفكرة القائلة بأن في الإمكان صياغة نظام إقليمي جديد من خلال انخراط أطرافه في مفاوضات مطولة تُعالج المعضلات الأمنية، وتُلبي تطلعاتهم القومية والدينية.

إن منطق وستفاليا يفترض أنه إذا ما تمت مناقشة كل هذه المخاوف ومشاعر انعدام الأمن على طاولة المفاوضات، وبأسلوب مكشوف وشفاف، وبالإستعانة بقدر من الدبلوماسية الحاذقة، فإن بالإمكان التوصل إلى حلول وسط، ومن الممكن كذلك الوصول إلى "صفقة كبرى" شاملة، وبحيث يتولد عن هذه العملية إقامة نظام جديد يتضمن مجموعة من المبادئ والقواعد الحاكمة التي يتوافق عليها الأطراف ذات الصلة. ذلك كان على وجه التحديد المنطق وراء وستفاليا، على الأقل كما أفهمه وكما قرأتُ عنه. والسؤال الآن هو ما إذا كان مثل هذا المنطق قابلاً للتطبيق فيما يتعلق بالنزاعات الدائرة في الشرق الأوسط حالياً. بعبارة أخرى: هل نحتاج حقاً إلى نظام جديد في الشرق الأوسط؟ هل نحن في حاجة إلى مجموعة جديدة من القيم والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول وداخل الدول؟



لقد توفرت لدي الفرصة لكي أشارك مؤخراً في عدد من المندوبات التي شهدت طرح أفكار مختلفة عن نظام جديد في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، خلال "الحوار المتوسطي - الذي عُقد في روما في ديسمبر الماضي- تمت الإشارة إلى مبادئ هلسنكي التي تعود لفترة الحرب الباردة في السبعينات. وفي حوار المنامة -الذي عُقد في نفس ذلك الشهر- تمت مناقشة فكرة إقامة نظام أمني جديد في المنطقة. وقد قرأت الخطاب الذي أدلى به السيد "شتاينمير" وزير خارجية ألمانيا (وقتها) في نوفمبر الماضي، والذي تناول كذلك بعضاً من هذه التوجهات والأفكار. وبأمانة كاملة، وبرغم الإغراء الذي تنطوي عليه فكرة إقامة نظام إقليمي جديد في المنطقة، فإنني أستمحكم عُذراً في أن أختلف مع هذا الطرح.

ما نحتاجه اليوم ليس نظاماً جديداً بشكلٍ كامل. ربما ما نحتاجه حقاً هو العودة إلى ذات المبادئ التي تأسس عليها نظام وستفاليا، وهي بالتحديد: الاعتراف المتبادل بالسيادة المتكافئة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والفصل بين الدولة والدين. وبعبارة أخرى، فإننا لسنا في حاجة إلى "عملية وستفالية"، وإنما نحتاج إلى إعادة ترسيخ مبادئ وستفاليا وفرض الإقرار بها.

لقد تمت صياغة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وفقاً لمبادئ وستفاليا منذ أكثر من مائة عام خلت، حيث جرى إنشاء دول وطنية، ورسم حدود، وظهرت إلى حيز الوجود كيانات سياسية معاصرة. وبقينا، فقد فُرض هذا النظام على المنطقة بواسطة القوى الاستعمارية، وهو لم يكن بأي حالٍ نظاماً مثالياً. وبرغم كل ما اعتراه من عيوبٍ وثغرات، فقد استمر لما يقرب من مائة عام، حيث ترسخت هويات وطنية جديدة وتعزز وجودها بمرور الوقت. وعلينا أن نتنبه لأهمية هذا "الإنجاز"، ذلك أن نظاماً أخرى تهاوت على نحو كامل كالنظام الذي كان سائداً في البلقان على سبيل المثال.

لماذا استمر النظام القائم في الشرق الأوسط طوال هذه الفترة؟ في ظني أن السر يكمن في الالتزام بمبادئ وستفاليا "السحرية"؛ ألا وهي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. إننا عادة ما نعتبر هذه المبادئ أمراً مفروغاً منه، ومنتاسي مدى أهميتها لاستقرار النظم الإقليمية، ولا نُقر بأهمية هذه المبادئ فقط في حالة خرقها!

ليس معنى ما سبق أن هذا النظام الإقليمي لم يتعرض لتحديات، فقد جرى توظيف القومية العربية من جانب بعض البلدان في عقودٍ سابقة من أجل تبرير مساعيها للسيطرة. وقد



كان التحالف الدولي ضد صدام حسين في 1991، والذي ضم الدول العربية الرئيسية، مثلاً كلاسيكياً لاستعادة النظام والدفاع عن مبدأ أساسي من مبادئ وستفاليا وهو السيادة المتكافئة، حتى لأصغر الدول.

وفضلاً عما سبق، فإن "النظام الوستفالي" في الشرق الأوسط لم يعمل بصورة مثالية بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية. لقد تمثلت إحدى نتائج وستفاليا في أوروبا في البزوغ التدريجي لمبدأ حق تقرير المصير كصيغة مقبولة لتأسيس الدول. وبالنظر للشرق الأوسط، فإن معاناة الفلسطينيين، والفشل في تلبية طموحاتهم المشروعة بإقامة دولة مستقلة لهم، ظلت لوقت طويل مصدراً للغضب والتوتر، ليس فقط في فلسطين ولكن بطول العالم العربي كله. ومن المؤكد أن القضية الفلسطينية تُمثل سبباً جذرياً في البلاء الذي تعرضت له المنطقة خلال الأعوام الستين المنصرمة، ذلك أنها خلقت شعوراً نفسياً عميقاً بالظلم لدى العرب. وسوف تظل هذه القضية مصدراً للمتابع في المنطقة لسنواتٍ قادمة، ما لم يتم معالجتها بصورة عادلة وشاملة. وكلنا يعلم أن الطريق لتحقيق تلك الغاية هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

لقد شكل الإسلام السياسي تحدياً آخر للنظام. إن الجماعات الإسلامية كان يحركها شعور عميق بالإذلال على أيدي الغرب خلال الحقبة الاستعمارية، ووجد الإسلاميون تربة خصبة لتجنيد الشباب لأهدافهم المتطرفة ويهدف نشر أيديولوجيتهم الأصولية، كما استغل الإسلاميون كذلك الشعور السائد بالظلم الذي أفرزته مأساة الفلسطينيين. إن حرب الثلاثين عاماً في أوروبا (والتي انتهت بصلح وستفاليا) تُعطينا درساً بأن إشعال فتيل الأصولية الدينية يُمكن أن يصير استراتيجية فعالة من أجل حشد الناس لصالح أغراض سياسية. وقد كان الحل الذي طرحته "وستفاليا" لهذه المعضلة عبقرياً بحق، إذ أن القاعدة الذهبية التي تقول بأن "كل أمير له استقلالية في الشؤون الدينية داخل إمارته" تعني الفصل بين الدين والسياسة في الشؤون الدولية، كما تهيء السبيل للتعايش بين أديان وطوائف مختلفة داخل الدولة الواحدة. والحال أن هذا المبدأ ظل يتراجع في الشرق الأوسط منذ هزيمة 1967، فضلاً عن أنه تآكل بصورة أكبر في أعقاب "الثورة الإسلامية" في إيران في 1979. إن المساعي الإيرانية لتصدير الثورة تعاضمت بصورة لافتة خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، وساعدها في ذلك التخبط الهائل الذي طبع سياسة القوى الكبرى، وبالتحديد غزو العراق في عام 2003.



إن السياسات الإيرانية لم تخلق الفجوة بين السنة والشيعة، فالخلافات العقائدية طالما كانت قائمة داخل الدين الإسلامي. غير أن السياسات الإيرانية استغلت هذه الخلافات وفاقمتها بهدف الدفع بمصالحها الخاصة ومن أجل تعزيز طموحاتها في الهيمنة. ومرة أخرى؛ فإن حرب الثلاثين عاماً تُظهر لنا كيف أن الحروب داخل الدين الواحد ربما تكون الأكثر دموية وبشاعة، ذلك أنها غالباً ما تمتزج بأجندات سياسية. إن المسائل العقيدية والإيمانية لا تُمثل بأي حالٍ جوهر الخلاف، بل السياسة والسعي للنفوذ هما ما يُشكلان السياق الذي تتحول فيه مسائل العقيدة إلى قتال موقوتة.

إذا كانت إيران تظن أنها ممثلة للشيعة في كل مكان، فإن ذلك يعني أننا نعيش في عالم سابق على وستفاليا حيث تتشكل الولاءات وفقاً للانتماءات الطائفية والدينية، بدلاً من تلك الوطنية والعلمانية. وكما نشهد اليوم في سوريا والعراق واليمن، فإن العالم الذي تحكمه هذه المبادئ هو عالم قبيح يقتل فيه الناس بعضهم البعض على الهوية والإيمان الديني. وعندما يواجه الناس بمثل هذه التهديدات، فإنهم غالباً ما يرتدون إلى هوياتهم الأولية، كما يسقطون فريسة سهلة لأكثر الخطابات تطرفاً وشرّاً، وهذا بالتحديد هو ما أفرز لنا داعش وغيرها من المنظمات الإرهابية.

إنني أطلع من حين لآخر على بعض الأفكار لترتيبات جديدة في المنطقة، كتلك التي تتعلق بـ "السيادة المُقيدة"، أو بـ "الضامنين الخارجيين"، وإنني على يقين من أن أيّاً من هذه الأطروحات لا يمكن أن يحوز القبول لدى الشعوب والحكومات في العالم العربي. إن ذكريات الحِقبة الاستعمارية لم تُمحَ كلياً، وطرح مثل هذه الأفكار لن يكون من شأنه سوى استحضار تجارب تاريخية سابقة عن المواجهة الطويلة بين العالمين الإسلامي والمسيحي. وبدلاً من أن تُقدم هذه الأفكار حلاً، فإنها قد تستفز مشاعر الرفض لدى الشعوب العربية التي تعزز باستقلالها وسيادتها.

وصفوة القول أنني لا أعتقد أننا بحاجة لإعادة اختراع العجلة، فالمنطقة ليست بحاجة إلى مبادئ جديدة أو حدود جديدة. والمشكلات الحالية - باستثناء القضية الفلسطينية التي تتوافر لها عناصر مختلفة ولم يعد من المقبول دولياً استمرارها دون حلٍ عادل - ليس لها صلة كبيرة بالأرض والحدود. إن المنطقة في حاجة إلى إعادة ترسيخ واحدٍ من أقدم المبادئ في النظام الدولي المعاصر؛ ألا وهو السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية (وهذا كان بالتحديد جوهر وستفاليا). ويتعين الإقرار هنا بأن بعض الدول العربية أساءت استخدام مبدأ السيادة ووظفوه



كذريعة لاضطهاد الأقليات الاثنية أو الدينية. ولا يصح أن يكون هناك مجالاً لمثل هذه الممارسات في المستقبل. إن الحكم الرشيد يُشكّل الوصفة المناسبة للاستقرار. على أن الغاية المنشودة ينبغي أن تتمثل في تعزيز الدول الوطنية الحديثة التي تحترم حقوق الإنسان وحكم القانون. ولا يجب أن يساورنا شكٌ في أن انجاز أيٍّ من هذه الأمور لن يكون ممكناً ما لم يتم احترام المبادئ الأساسية بعدم التدخل وضمان التعددية الدينية من جانب كافة اللاعبين الإقليميين والدوليين.

شكراً لكم.